

مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر

دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 2015.1964

الدكتور: لباذ الأمين

أستاذ محاضر 'ب' جامعة الجلفة - الجزائر

lebbazelamine@gmail.com

The path of the exchange rate policy in Algeria

An analytical study of systems and results between 1964.2015

Dr lebbaz elamine

Maitre de conférences - B - Université de djelfa algerie

Received: 19 Apr 2016

Accepted: 14 Nov 2016

Published: 30 Dec 2016

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى تتبع مسار سياسة سعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من تاريخ اصدار العملة الوطنية في أفريل 1964 الى غاية ديسمبر 2015، والوقوف على اهم ملامح السياسات المتبعة في تحديد قيمة الدينار الجزائري. لقد انطلقت الدراسة بجزء نظري وقفنا من خلاله على اهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف من سياسات ونظريات ونظم كي نوفر قاعدة نظرية تسمح لنا بفهم أعمق للظواهر المفسرة لسعر الصرف، ومن ثم اسقاطها على حالة الجزائر. كما خصصنا الجزء الثاني لدراسة مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر بشيء من التحليل، تتبعنا فيه اهم الإجراءات والإصلاحات التي عرفتها سياسة سعر الصرف واهم نتائجها على الدينار الجزائري. وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات كانت تصب أساسا في تحقيق الشروط الأساسية لتعويم العملة والوصول بها الى مستوى تحرير مقبول، بالإضافة الى إجراءات تعميق ورفع كفاءة سوق الصرف في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، الدينار الجزائري، الإصلاحات، التثبيت، التعويم، كفاءة سوق الصرف

رموز jel: F31

Abstract:

This paper aims to track the Algerian dinar exchange rate policy from the date of issuance of the national currency in April 1964 until December 2015, and standing on the most important features of the followed policies in determining the value of the Algerian dinar.

The study has started with a theoretical part of which we checked the most important concepts related to the exchange rate like policies, theories and systems in order to provide the theoretical base allows us a deeper understanding of the phenomena interpreted the exchange rate, and then project it of Algeria case; Then we have devoted the second part to study the track of exchange rate policy in Algeria with some analysis, we keep track the most important measures and reforms that have defined the exchange rate policy and their most important effects on the Algerian dinar.

The study was concluded by a set of recommendations and suggestions that aimed primarily at achieving the basic conditions to float the currency in order to reach an acceptable level of liberation, as well as procedures that deepen and raise the efficiency of the exchange market in Algeria.

Key Words : Exchange rates, the Algerian dinar, repairs, installation, flotation, efficient exchange market

(JEL) Classification: F31

تمهيد:

تحتل سياسة سعر الصرف مكانة خاصة في الفقه الاقتصادي من خلال ما تستطيع تحقيقه في المجالات الاقتصادية المتعددة، حيث تستخدمها السلطات النقدية كأداة للحفاظ على قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا، الشيء الذي ينعكس وبشكل مباشر على القدرة الشرائية داخل الدولة والتي ستؤثر بدورها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الحقيقية التي تدخل في صلب عملية الإنتاج.

ان هذه الأهمية التي اكتسبها سعر الصرف لم تكن لتتحقق الا من بعد اتساع العلاقات التجارية بين الدول وبحث هذه الأخيرة رفقة الهيئات النقدية والمالية العالمية على سبل تسوية منطقية لهذه المعاملات وفق نظم ومناهج علمية تحدد بشكل عادل قيم العملات التي تقوم من خلالها عملية التسوية، الشيء الذي افرز اطروحات فكرية كثيرة نتج عنها مجموعة من النظريات والنظم التي فتحت المجال امام السلطات النقدية في مختلف الدول كي تختار النظام الأنسب في تحديد سعر صرف عملتها.

وكباقي دول العالم سعت الجزائر منذ استقلالها الى انشاء عملة وطنية قوية تستطيع من خلالها بسط سيادتها على الاقتصاد الوطني وامداده بأداة لتسوية المعاملات تعوض عملة المستعمر التي دام التعامل بها الى غاية أفريل من سنة 1964، وبعد هذا التاريخ اقرت الجزائر مجموعة من السياسات الاقتصادية كان أهمها سياسة سعر الصرف التي تهدف أساسا الى الحفاظ على قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى التي تمثل عملات الشركاء التجاريين للجزائر.

لقد اخضعت الجزائر الدينار الجزائري بعد الاستقلال لمجموعة من السياسات كانت تبحث من خلالها على اعطاء القيمة المنطقية له دون الخروج عن الملامح العامة للنظام الاقتصادي السائد، وكما هو معروف فقد اعتمدت الجزائر النظام الاشتراكي كمنهج اقتصادي دام قرابة الثلاثون سنة كان على سياسة الصرف ان تتكيف معه بكل حيثياته الاقتصادية و السياسية، وبعد ان اختارت التخلي على هذا النظام كان ولا بد ان تعيد تكييف سياسة سعر الصرف مع النظام الاقتصادي الجديد الذي فرض عليها تحولات جذرية في سياستها المتعلقة بسعر الصرف، وفي اطار مواكبة التطورات العالمية الحاصلة أخيرا سعت الجزائر الى إعادة النظر مجددا في نظام الصرف من اجل إعطاء الدينار الجزائري المرونة الكافية لمواجهة التغيرات الحاصلة التجارة العالمية.

من خلال ما سبق يتبين ان الجزائر بعد استقلالها والى غاية يومنا هذا شهدت تحولات عميقة في النظام الاقتصادي العام الذي افرز تحولات كبيرة على مستوى نظم أسعار الصرف الشيء الذي دفعنا الى طرح إشكالية دراستنا و المتمثلة في:

ماهي اهم التحولات التي شهدتها سياسة سعر الصرف في الجزائر واثارها على الدينار الجزائري

خلال الفترة الممتدة بين 1964-2015 ؟

وللإجابة على هذا السؤال ارتأينا ان نقسم هذه الدراسة الى قسمين رئيسيين هما :

♦ أولا: مدخل مفاهيمي حول سياسة سعر الصرف.

♦ ثانيا: تطورات سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1964-2015

أولا. مدخل مفاهيمي حول سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف احدى اهم واعقد السياسات الاقتصادية في بنائها الفكري وهذا لارتباطها بكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الى جانب تعدد الاطروحات النظرية المكونة لها ، الشيء الذي دعانا في بداية دراستنا هاته الى المرور بشكل مختصر على اهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف من خلال هذا الجزء ، وفيما يلي اهم الأفكار النظرية المتعلقة بسعر الصرف.

(1) ماهية سياسة سعر الصرف:

لم يدخل مصطلح السياسة للعلوم الاقتصادية و المالية إلا حديثا . فقبل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1962 لم يكن للدولة أي دور في النشاط الاقتصادي سوى الرقابة عليه ، الشيء الذي لم يدع للدولة أي فرصة لرعاية مصالح الناس الاقتصادية .

ومع بداية تأخر الفكر الكلاسيكي في العالم وانطلاق التحليل الكينزي أصبح للدولة دور فعال جدا في النشاط الاقتصادي من خلال تدخلها لإصلاح الاختلالات في الاقتصاد الوطني بواسطة مجموعة من السياسات الاقتصادية كان أهمها في ذلك العصر هي السياسة المالية ، وإلى جانب هذه السياسة و لتحقيق التوازن الاقتصادي العام كان ولا بد على الدولة أن تتحكم في الشق النقدي للاقتصاد الوطني من خلال سياستين اثنتين لهما الأثر البالغ في تحقيق التوازن الاقتصادي العام وهما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف .

وفي هذا المقام سنحاول التركيز على سياسة سعر الصرف و التعرف عليها بشكل دقيق لفهم أعمق لآثارها على النشاط الاقتصادي عموما وحالة الجزائر بشكل خاص.

(أ) مفهوم سياسة سعر الصرف:

لم يكن سعر الصرف يوما أداة فردية في يد الأفراد و المؤسسات ، بل كان دائما عبارة عن إرادة جماعية توجهها الحكومات من خلال هيئات رسمية لها القدرة على فهم المتغيرات المحيطة به ، الشيء الذي يجعلنا لا نستطيع الكلام على سعر الصرف دون أن نعرض على المصطلح الذي يسبقها وهو مصطلح السياسة ، و الذي يعني في مفهومه الواسع قيام الشخص أو الهيئة برعاية أمور المجموعة حيث يستطيع أن ينتقل هذا المصطلح بين عديد

العلوم و المجالات، وفي هذا الصدد نستطيع القول أن مفهوم سياسة سعر الصرف يحتوي في جوهره على تكفل الدول برعاية مصالح الاقتصاد الوطني و أعوانه في مجال صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .

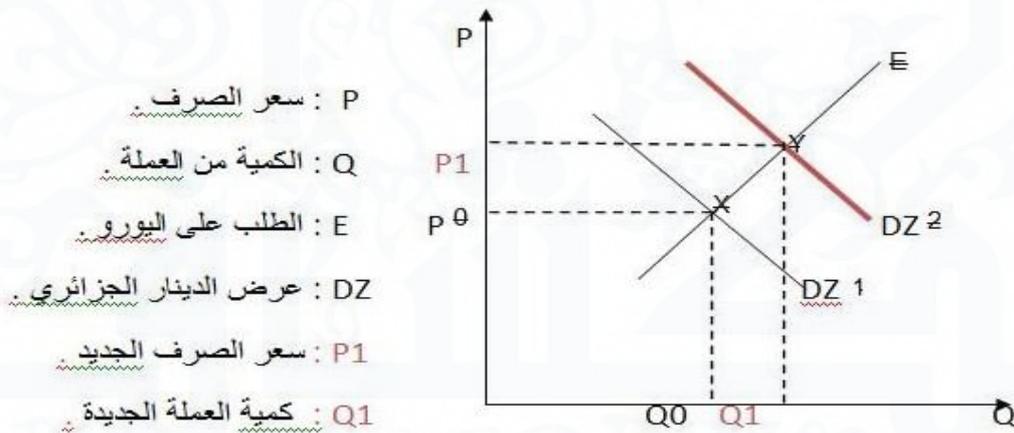
♦ **تعريف سعر الصرف** : يعبر الاقتصاديون عن الصرف بسعر الصرف في تعريفاتهم له ، فسعر الصرف عندهم هو بمثابة نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد ، وسعر صرف عملة ما هو سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى ، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى¹.

كما يعرف سعر صرف على أنه : " عدد الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى آخر أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات²

مما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو الألية التي من خلالها يمكن تسوية المدفوعات الدولية وربط أسعار السلع و الخدمات المحلية بنظيرتها الدولية وذلك بتحديد المقدار المساوي لوحدة نقدية محلية واحدة من النقود الأجنبية.

♦ **طريقة تحديد سعر صرف عملة** : ينشأ سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى - عموما - جراء وجود علاقات تعاقدية في السلع و الخدمات و بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات النقدية الداخلية و التي يترتب عليها عملية تسوية نقدية، هذه الأخيرة هي من تحدد قيمة العملة الأولى بالنسبة للعملة الثانية من خلال الطلب الذي تقدمه الدولة المستوردة على عملة الدولة المصدرة (إذا افترضنا ثبات عرض عملة الدولة المصدرة)، الشيء الذي يحدد سعرا جدا لسرف العملتين ، ولتوضيح أكثر نقتح الشكل البياني التالي :

الشكل 01 : عرض وطلب



المصدر : من إعداد الباحث .

العملة

من خلال المنحنى نستطيع القول ان التغيير في عرض العملة الوطنية من DZ1 الى DZ2 في ظل ثبات عرض العملة الأجنبية E افرز نقطة جديدة لسعر صرف الدينار مقابل الدولار، فبعد ان كان سعر الصرف P0 عند

مستوى عرض DZ1، تغير سعر الصرف ليصبح P1 بعد تغير مستوى عرض العملة المحلية ووصله الى DZ2 ، الشيء الذي يعود أساسا الى زيادة كمية المعروض النقدي من العملة المحلية.

(2) أنواع سعر الصرف:

ينطوي سعر الصرف على مجموعة من الأشكال والأنواع تتحدد وفق العلاقة التي تربط النقد المحلي بمجموع الإجراءات الحكومية المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية للدولة والإجراءات التجارية الحمائية و لعل أهم هذه الأنواع ما يلي:

أ) سعر الصرف الإسمي :

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية ، و المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي ، أي سعر العملة الجاري، و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين³ ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلاد فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملة الأخرى⁴.

ان سعر الصرف الإسمي يعتبر متغير تابع لقوى سوق العملات الشيء الذي يجعله شديد التأثر بالتغيرات التي تحدث على طلب وعرض العملات محل التبادل، بالإضافة إلى السياسات النقدية في الدولتين واللذان لهما أثر بالغ في تغيير القدرة الشرائية للعملة داخليا ومن ثم قيمتها خارجيا ، الشيء الذي يخلق سوقين للعملة أحدهما رسمي تراقبه السلطة النقدية واخر موازي يخضع لقوى السوق الغير خاضعة للسلطة النقدية ما يجعل سعر الصرف الإسمي ينقسم إلى قسمين هما:⁵

♦ **سعر الصرف الرسمي:** وهو السعر المعمول به في المبادلات التجارية والرسمية ويستند على أسعار معلنة بالفعل رسمية ويتم التعامل عليها وفقا لما هو معلن بالفعل وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق متوازنا توازنا فعالا.

♦ **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية إلى أخرى، ومن عميل إلى اخر، كما أنه سعر غير ثابت وغير معلن عليه رسميا بل يتم إعلانه بشكل شخصي مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلاد. يمكن ان نجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد وفي الواقع لا يهم المتعاملين الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحتويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

(ب) سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة⁶.

كما يعرف سعر الصرف الحقيقي بين عملتين لبلدين ما على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين حيث القوة الشرائية لعملة تساوي مقلوب مستوى الأسعار في بلد هذه العملة⁷.

إن سعر الصرف الحقيقي ينطوي على تحديد القدرة الشرائية للوحدة النقدية الأجنبية داخليا (في بلدها) وخارجيا (في الدولة الأخرى) ولتحديد هذه القدرة الشرائية وجب الاستعانة بسعر الصرف الإسمي ومؤشري الاسعار في الدولتين، فلو أخذنا على سبيل المثال دولتين وهما الجزائر وأمريكا يمكننا حساب سعر الصرف الحقيقي بالطريقة التالية:⁸

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1} = \frac{TCN/PUs}{PDz}$$

حيث: TCR = سعر الصرف الحقيقي.

TCN = سعر الصرف الإسمي.

Pus = مؤشر الاسعار بأمريكا.

Pdz = مؤشر الأسعار بالجزائر.

1 = واحد دولار أمريكي.

(ج) سعر الصرف الفعلي :

بحكم المعاملات التجارية متعددة الأطراف تنشأ في سوق الصرف مجموعة من العلاقات الثنائية بين العملات التي يصعب تحديد سعر صرفها إلا بتحديد علاقاتها بمجموعة أخرى من العملات المتقاطعة فيما بينها بعلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف الشيء الذي نتج عنه ما يسمى بسعر الصرف الفعلي.

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشرات الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى⁹.

ويأخذ سعر الصرف الفعلي شكلين من حيث علاقة العملة المحلية بنظيراتها الأجنبية هما:¹⁰

♦ أسعار الصرف الفعلية الثنائية: هو مفهوم يمثل "السعر الحقيقي" للنقد الأجنبي لأنه يأخذ في الحسبان تدابير السياسية التجارية، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الصادرات والواردات كالتعريفات والرسوم والدعوم.

وبهذا الشكل فإن سعر الصرف الفعلي " هو عد وحدات العملة المحلية التي تدفع أو تحصل فعليا ، مقابل ما قيمته دولارا واحدا مثلا من الصادرات أو الواردات " غير أنه نظرا إلى أن مختلف المعاملات تخضع لضرائب

وتدابير مختلفة فإنه من الواضح على وجه العموم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد فقد عمدت الدراسات التجريبية إلى تعرف سعر الصرف الفعلي للواردات، ومتوسط آخر للصادرات نبينها في ما يلي :

♦ **سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERx):** هو عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن أن تحصل مقابل قيمة دولار واحد من الصادرات، مع مراعاة ما يرتبط بهذه الصادرات من رسوم ودعوم وجبايات إضافية، وأسعار صرف خاصة، ودعوم عناصر الإنتاج الداخلية في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في الصادرات.

♦ **سعر الصرف الفعلي للواردات (EERm):** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل قيمة دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في الحسابات التعريفات الجمركية والرسوم والجبايات الإضافية وكذا الفوائد إلى ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات.

♦ **أسعار الصرف الفعلية متعددة الأطراف :** إن فكرة سعر الصرف الفعلي قد تبلورت عن محاولة إجراء تعديلات على سعر الصرف الإسمي، أي سعر الصرف بين العملة المحلية وبين عملة أخرى أجنبية لمراعاة أثر الضرائب وغيرها من التدابير الحكومية التي تؤثر على السعر المحلي للصادرات و الواردات ، فقد أدت مرونة أسعار الصرف منذ أوائل السبعينات إلى زيادة الاهتمام بوضع مؤشرات يمكن أن تقيس متوسط التغيير في سعر الصرف البلد المعني بالمقارنة مع عدد من العملات الأخرى ، خلال فترة زمنية معينة ويسمى هذا المفهوم أي مفهوم متوسط العلاقة بين عملة معينة بالعملات الأخرى " سعر الصرف الفعلي " لأن الصيغ الأكثر شيوعا المستخدمة في إنشاء مؤشر لسعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف هي :

♦ **سعر الصرف الفعلي الإسمي.**

♦ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي.**

(3) نظريات وأنظمة سعر الصرف:

تعتبر النقاشات التي أثرت حول سعر الصرف وطرق تحديده هي الأساس الفكري الذي انبثقت منه عديد النظريات، والتي بدورها أفرزت عد تطبيقاتها مجموعة من الأنظمة تستطيع التكيف مع الحالات المختلفة للاقتصادات سواء كانت اقتصادات نامية أو متطورة، وفيما يلي محاولة لتلخيص أهم النظريات والأنظمة المتعلقة بأسعار الصرف.

(أ) النظريات المفسرة لسعر الصرف:

تعتبر المجالات المتعددة للاقتصاد ومكوناته الكثيرة إلى جانب التباين الصارخ بين الاقتصادات الدولية أساس ظهور نظريات متعددة سعت إلى تحديد سعر الصرف تحديدا يناسب مقومات كل عملة وخصوصيات كل علاقة ثنائية بين عملتين أو أكثر، فمنهم من ركزت على المتغيرات النقدية كسبب رئيسي وعامل وحيد في

تحديد أسعار الصرف، ومن النظريات من أرجعت ذلك إلى كفاءة سوق الصرف، في حين ذهب بعض النظريات إلى تحديد سعر الصرف بالعودة لإنتاجية الاقتصاد الوطني ورصيد ميزانه للمدفوعات وفيما يلي سرد مختصر لأهم النظريات التي عالجت كيفية تحديد أسعار الصرف:

♦ **النظريات القائمة على أساس نقدي**: ذهب بعض النظريات لتحديد أسعار الصرف على أساس نقدي من خلال شرح العلاقة بين القوة الشرائية للنقود وأسعار الصرف إلى جانب توضيح العلاقة بين أسعار الفائدة السائدة وأسعار الصرف، وفيما يلي توضيح لذلك:

♦ **نظرية تعادل القوة الشرائية**: طبقا لهذه النظرية فإن سعر صرف عملة ما مقابل عملة أخرى يتحدد بقوتها الشرائية للسلع والخدمات داخل اقتصادها وفي اقتصاد العملة الأخرى، أي أن الدولار الأمريكي يتحدد سعر صرفه مقابل الدينار الجزائري بقدرته الشرائية في الولايات المتحدة والجزائر، الشيء الذي يدفع الدولة صاحبة الأسعار المرتفعة نسبيا للاستيراد من الدولة صاحبة الأسعار المنخفضة نسبيا.

إن هذه النظرية ورغم مجهوداتها في تفسير سعر الصرف إلا أنها أغفلت مجموعة من العناصر لها أثر كبير في تحديد العلاقة بين عملتين لعل أهمها:

♦ تباين دوال الإنتاج بين الاقتصادات؛

♦ اختلاف تكلفة عناصر الإنتاج ومدى وفرتها؛

♦ اختلاف أساليب وطرق حساب التضخم في دولة أخرى؛

♦ التباين في الأنظمة الجبائية والإعفاءات التي قد تمس منتج وتترك احر؛

♦ اختلاف مستويات الطلب على السلع نتيجة تباين أذواق المستهلكين وعاداتهم .

♦ **نظرية تعادل أسعار الفائدة**: يعتبر سعر الفائدة المتغير الأكثر أثرا في تخصيص الموارد المالية بين الاستخدامات، فارتفاع أسعار الفائدة في دولة ما سيوجه أصحاب الدخل إلى الاستثمار دون الاستهلاك وهذا طمعا في تحقيق عوائد أكبر.

وتلعب أسعار الفائدة نفس الدور على المستوى الدولي حيث يسعى المستثمرون إلى تتبع أسعار الفائدة المرتفعة عبر الأقطار والتوجه للاستثمار فيها، فيقومون بطلب عملة الدولة ذات أسعار الفائدة المرتفعة مقابل عرضهم للعملة المحلية الشيء الذي يساهم وبشكل كبير وملاحظ في ارتفاع اسعار صرف عملة الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع أمام عملة المستثمرين المحلية.

♦ **نظرية كفاءة السوق**: يقصد بالسوق الكفاء كل سوق يسهل الحصول فيه على المعلومة المناسبة للتوقيت المناسب ومدى قدرة هذه المعلومة على توجيه قرارات المستثمرين أو المضاربين إلى وجهة تحقق لهم أكبر أمان وأكبر ربحية ممكنة.

وبالإسقاط على سوق الصرف فإن سهولة الحصول على المعلومة الصحيحة المناسبة في التوقيت المناسب يوفر للمتعاملين في سوق الصرف قدرة أكبر على اتخاذ القرارات المتعلقة ببيع وشراء العملات، ومن ثم تتحدد الأسعار الحقيقية الصحيحة للعملات بالنظر للظروف الاقتصادية والمالية وحتى السياسة السائدة في دولة تلك العملة.

ومنه يصبح سوق الصرف الكفاء يتميز ب:¹¹

♦ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الأني على أسعار الصرف الانية والآجلة؛

♦ تكاليف المعاملات ضعيفة؛

♦ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

♦ **نظرية مستوى الإنتاجية** : ذهب العديد من المفكرين إلى أن لإنتاجية الاقتصاد الوطني أثر بالغ في تحديد أسعار صرف العملة المحلية، حيث أن ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني يشجع المستثمرين الأجانب على ولوج هذا الاقتصاد من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة عن الحركة الكبيرة لرؤوس الأموال داخل هذه الدولة التي تتميز بارتفاع إنتاجية قطاعاتها الاقتصادية، الشيء الذي يجعل هؤلاء المستثمرون يضاربون على اكتساب عملة هاته الدولة مقابل تقديم عملتهم، الشيء الذي يفضي الى ارتفاع قيمة عملة الدولة المستقبلية لهم على عملتهم المحلية .

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة و إلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية ينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.¹²

♦ **نظرية الأرصد**: تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية¹³.

(ب) أنظمة سعر الصرف:

تعتبر أنظمة سعر الصرف الجزء التطبيقي الفعلي للأفكار المتعلقة بأسعار الصرف، حيث تعتبر أنظمة الصرف مجموع القواعد التي تنظم أدوار الفاعلين والمتدخلين في سوق الصرف في ظل إملاءات السلطة النقدية وتوجيهاتها، وعلى العموم توجد ثلاث أنظمة أساسية لسعر الصرف هي:

◆ نظام الصرف الثابت.

◆ نظام الصرف العائم (نظام الصرف المرن).

◆ **نظام الصرف الثابت:** يتأسس هذا النظام لسعر الصرف على تدخل الدولة ممثلة في السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف الرسمي والمحافظة على مستوياته في حدود معينة وتلجئ له الحكومات لعدة أسباب لعلها: ¹⁴

◆ تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار للصرف والذي يؤثر على القدرات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج؛

◆ أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية؛

◆ يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الإسمية؛

◆ أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد.

ولا يمكن تثبيت أسعار صرف عملة ما إلا بربطها بعملة أخرى تتميز هذه الأخيرة بالثبات النسبي في قيمتها ولها أدوات قوية تستطيع من خلالها حكومة تلك الدولة إعادة توازن العملة في حال حدوث أي أزمة، أو ربطها بمجموعة من العملات القوية التي تتميز بنفس الخصائص السابقة الذكر والتي نصلح عليها بسلة من العملات، ويتم اختيار نمط الربط انطلاقا من العلاقات التجارية للدولة محل العملة المراد ربطها، إلا أن نمط الربط بسلة من العملات أثبت فعاليته بالنسبة لنمط الربط بعملة واحدة وهذا راجع لتدني الأخطار المحيطة بالصرف نتيجة تنوع العملات، ففي حالة الربط بعملة واحدة تصبح العملة المثبتة بهذه العملة خاضعة لكل التغيرات والأزمات التي يخضع لها اقتصاد العملة المربوط بها، عكس حالة سلة من العملة التي تحقق للعملة المثبتة تنوعا يحميها من الأزمات التي قد تضرب عملة بمفردها .

ولا تستطيع أي دولة ربط عملتها بعملة أخرى سواء كانت عملة واحدة أو سلة من العملات إلا بتفويض قانوني من الدولة صاحبة العملة المراد ربطه بها.

◆ **نظام الصرف العائم:** يقصد بتعويم العملة إخضاعها لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف، ولم يكن هذا متاحا إلا بعد انهيار نظام بروتون وودز سنة 1971 وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة العملة النهائية المغطاة بالذهب والقابلة للتحويل له في أي وقت.

ولا يعني تعويم العملة تركها تصارع قوى السوق دون رقابة أو توجيه بل في كل الحالات يجب تدخل السلطة النقدية لإعادة تقييم وتقويم العملة صعودا ونزولا حسب الحالة وبمختلف الطرق المباشرة منها وغير المباشرة، في حدود هامش بسيط لا يؤثر سلبا على أداء وقرارات المتدخلين في سوق الصرف، ودون المساس بمرونتها لقوى السوق.

ويمكن تمييز نوعين من التعويم هما: ¹⁵

♦ **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس وضعية ميزان المدفوعات.

♦ **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعادة السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها ان تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا.

ثانيا. تطورات سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1964-2015:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 كان من الصعب أو شبه المستحيل إقرار عملة جديدة بالكامل وذلك لعدم توفر مقابلات الإصدار النقدي، إلى جانب انعدام وجود الهيئات القادرة على إصدار العملة ومراقبتها. ورغم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 بقي الاقتصاد الوطني يتعامل بعملة المستعمر (الفرنك الفرنسي) إلى غاية أبريل 1964 أين اصدرت العملة الوطنية للجزائر المستقلة المسماة بالدينار الجزائري والمغطاة كليا بالذهب بمقدار (0.18 غرام) لكل دينار واحد أي ما يساوي في ذلك الحين (01) فرنك فرنسي، وبعد إصدار الدينار الجزائري أصبح من مهام البنك الجزائري مراقبته وتحديد السياسات المناسبة لكل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني .

وفيما يلي سرد لأهم محطات سياسة سعر الصرف التي شهدتها الدينار الجزائري حسب كل فترة زمنية وخصائصها الاقتصادية.

(1) سياسة سعر الصرف الثابت 1964-1987:

قبل الانطلاقة الفعلية للدينار الجزائري، وفي سنة 1963 اعتمد البنك المركزي الجزائري مجموعة من الإجراءات تحضيرا لإطلاق الدينار الجزائري وتفاديا لهروب رؤوس الأموال للخارج كان أهمها:¹⁶

♦ التقليل من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة صرف الدينار على كل العمليات؛

♦ الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وتسيير السياسة النقدية وسعر الصرف بصفة مستقلة.

وباعتبار أن الجزائر في تلك الفترة كانت قد انضمت إلى صندوق النقد الدولي حديثا ما ألزمها ذلك تبني ما جاء في اتفاقية بروتون وودز، وأجبرها على تغطية عملتها بالذهب الشيء الذي نتج عنه تكافؤ الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي وأصبح الدينار الجزائري يساوي الفرنك الفرنسي، وقد اتبعت الجزائر خلال هذه الفترة (1964-1987) نظامين في صرف الدينار كانا:¹⁷

أ) نظام تكافؤ الصرف الثابت 1964-1973:

بقي سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية سنة 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، واستمرار ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي، رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه.

عرف الدينار في هذه الفترة ثباتا تاما في قيمته مقابل أهم العملات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها الدولار الأمريكي، ورغم الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي إلا أن الدينار الجزائري بقي سعر صرفه ثابتا بالنسبة للدولار الأمريكي الشيء الذي قد يكون مرده لعدم الارتباط المباشر بالدولار، بالإضافة إلى ضعف المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الحين، والجدول التالي يبين ذلك بوضوح.

الجدول 01: سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1964-1973

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
سعر الصرف	4.937	4.937	4.937	4.937	4.937	4.937	4.937	4.912	4.480	3.962

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: [http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view](http://data.worldbank.org/country/algeria?view)

ومع انهيار نظام بروتون وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار وهو نظام الترجيح.

ب) نظام الترجيح 1974-1987:

بعد انهيار نظام بروتون وودز، وتعميم تعويم العملات لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، وذلك قصد الحفاظ على استقراره، وكذا استقلاليتها عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك لإيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في:

♦ عدم الخضوع لتسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل؛

♦ عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة عملات من ضمنها الدولار الأمريكي، والذي يعتبر عملة المرور Monnaie de passage، منحت لكل عملة ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات.

وفي نهاية هذه المرحلة من حياة الدينار الجزائري، وتحديدًا سنة 1986 شهدت الدول البترولية (ومنها الجزائر) انخفاضا حادا في مواردها المالية جراء انخفاض أسعار البترول ما أفرز محاولة إصلاح النظام الاقتصادي بصفة عامة والنظام المالي بصفة خاصة الشيء الذي انعكس على العملة الوطنية من خلال محاولة جعل الدينار الجزائري يتميز بمرونة أكبر وبقائمة حقيقية تعكس أداء الاقتصاد الوطني الشيء الذي تجسد فعلا خلال الفترة اللاحقة 1988-1994.

والجدول التالي يوضح أسعار صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1974-1987

الجدول 02 : سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1974 - 1987

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
سعر الصرف	4.180	3.949	4.163	4.146	3.965	3.853	3.837	4.315	4.592	4.788
السنة	1984	1985	1986	1987						
سعر الصرف	4.983	5.027	4.702	4.849						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: [Http:// data.worldbank.org/country/algeria ? view](http://data.worldbank.org/country/algeria?view)

خلال هذه الفترة وبعد اعتماد نظام الترويج شهد الدينار تذبذبات بسيطة جدا صعودا ونزولا لم تكن بالحدة والحجم المتوقع، حيث بقي الدينار الجزائري محافظا على متوسط سعر صرف مقبول جدا، والذي قد يعود لممارسة الجزائر لسياسات حمائية على التجارة الخارجية والعملة، الى جانب سيطرة الخزينة العمومية على المشهد المالي والمصرفي وتحييد دور البنك المركزي في تسيير الكتلة النقدية وحجم الائتمان اللذان لهما دور كبير في تحديد القدرة الشرائية للدينار داخليا ومن ثم قيمته خارجيا.

2) سياسة الرقابة على الصرف 1988-1994:

عرفت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر الاقتصادي بمرحلة التحضير للانتقال من المنهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث شهدت هذه الفترة أكبر وأعمق الإصلاحات على كل المستويات، ولعل أهم هذه الإصلاحات الاقتصادية الإصلاحات التي مست النظام المالي و النقدي للدولة و التي جاءت في مضمون كل من القانون (88 - 01) الصادر في 1988/01/12 المتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية والذي حدد ونظم مهام النظام المصرفي، والقانون (90-10) و المتعلق بالنقد و القرض و الذي جاء بإجراءات تتعلق بالرقابة على الصرف.

ان هذه الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني جاءت بأثار مباشرة على العملة الوطنية حيث شهد الدينار في هذه الفترة انخفاضات متتالية تعود أساسا إلى أخطاء في تقدير قيمته سابقا، ما دفع بالسلطة النقدية إلى جعله قابلا للتحويل في المعاملات الجارية الدولية، حيث ان التعديلات التي مست الدينار الجزائري في هذه المرحلة كانت بهدف إيصاله إلى مستوى توازني يحقق العلاقة المنطقية بين الطلب الوطني على السلع والخدمات المستوردة وحجم الاحتياطات من العملة الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي، وقد شهد الدينار الجزائري شكليين من التخفيض خلال هذه المرحلة هما :

أ) الانزلاق التدريجي (نظام الربط الزاحف) (1988-1991) :

سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف الذي طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991 ، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و31 مارس 1991 بنحو 210%، وبقي بعد ذلك سعر الصرف (دينار مقابل الدولار) مستقرا خلال بعض الشهور، ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 في إطار اتفاق "stand-bay" الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، والأجدر بالذكر، هو ان النظام يحقق مرونة لقيمة التعادل للدينار، و التي تعتبر مفيدة في حالة تواجد صدمات خارجية.¹⁸

لقد شهدت مرحلة الانزلاق التدريجي انخفاضات تاريخية للدينار الجزائري لم يسبق لها مثيل خاصة ان هذه الفترة كانت الفترة الانتقالية للدخول في اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث سيصبح الاقتصاد الجزائري اكثر انفتاحا على العالم من خلال علاقاته التجارية الجديدة التي ستفرز ارتباطا منطوقيا بين الوافد من السلع والخدمات والصادر من عملات تسوية تلك الصفقات، الشيء الذي سيحدد قيمة الدينار بشكل جديد عكس ما كان سائدا من قبل، والجدول التالي يبين اهم محطات انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار خلال هذه الفترة :

الجدول 03: سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الانزلاق التدريجي.

الملاحظة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	6.636	ديسمبر 1988
	8.112	ديسمبر 1989
مواصلة عملة الانزلاق سيرا مع تطبيق الاصلاحات الهيكلية	9.3	سبتمبر 1990
	9.5	أكتوبر 1990
	10.1	نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية	16.33	فيفري 1991
	17.142	مارس 1991
استقرار عند المستوى لمدة 6 اشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22 % بموجب اتفاق FMI واستمرار التخفيض إلى غاية 1994	22.64	أكتوبر 1991

المصدر: دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014. 2015، ص ص 169.170.

إن هذا الانخفاض الذي عرفه الدينار الجزائري لم يكن على المستوى الرسمي فقط بل كان بشكل أكبر في السوق الموازية والتي لا يمكن تجاهلها لحجم التداول الكبير فيها للعملة الأجنبية، فبعد أن كان سعر الصرف الموازي مساوي تماما لسعر الصرف الرسمي بداية السبعينات، أصبح بداية من سنة 1988 يفوقه بعدة اضعاف، وقد يعود ذلك الى بداية انعدام ثقة المتعاملين المحليين في أداء الاقتصاد الوطني او تخوفهم من المستقبل في ظل تبني الجزائر منهج اقتصادي جديد كليا، والجدول التالي يبين الفرق في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي في السوقين الرسمية والموازية :

الجدول 04: سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي في السوقين في فترة الانزلاق التدريجي .

	1991	1990	1989	1988
سعر الصرف الرسمي	3.75	1.8	1.5	1.2
سعر الصرف الموازي	7.0	6.8	6.0	5.0

المصدر : قارة ملاك، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 143.

(ب) التخفيض الصريح : (1992-1994) :

ابتداء من سنة 1991، وللظروف الاقتصادية الخاصة للجزائر أصبح من الضروري إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري بطريقة صريحة ومباشرة، ما انعكس سلبا على قيمة الدينار الذي شهد انهيارات كبيرة لم يعرفها من قبل، وقد يعزى هذا الى ضعف الانتاج الوطني وتراجع الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى العجز المزمن في ميزان المدفوعات الذي ميز المرحلة كاملة.

فقد اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10، بتخفيض نسبة تفوق 40.17%، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار ما يقارب 36 دج /دولار.19 والجدول التالي يبين المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة بين 1992 و1994

الجدول 05: سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة

السنة	1994	1993	1992
سعر الصرف	35.05	23.34	21.83

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: [http:// data.worldbank.org/country/algeria?view](http://data.worldbank.org/country/algeria?view)

3) سياسة التحرير الجزئي للدينار بعد 1994:

سعت الجزائر ابتداء من سنة 1994 إلى إضفاء مرونة أكبر في تحديد قيمة الدينار الجزائري حيث سعت إلى إزالة القيود المتعلقة بالصرف وأصبح لعرض الدينار والطلب عليه أثر كبير في تحديد قيمته، وهذا من خلال قيام بنك الجزائر بتثبيت سعر صرف الدينار أسبوعيا من خلال ما يدعى بجلسات التثبيت التي تقوم بتحديد سعر الدينار مقابل العملات الصعبة بدون إغفال حجم عرض الدينار والطلب عليه.

حيث يقوم بنك الجزائر عند كل جلسة أثناء اليوم الواحد بعرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي، ويعلن عن سعر صرف أدنى يرغب فيه، وبعد الاطلاع يعبر كل بنك عن رغبته في المبلغ الذي يريد الحصول عليه بسعر الصرف الذي يراه ملائما، وبعد المقارنة بين المبلغ المعروض من بنك الجزائر وذلك المعروض من البنوك و المؤسسات المالية المشاركة، وإذا كان العرض متقاربا أو أكبر من الطلب، فإنه يتم تحديد وتثبيت سعر الصرف على أساس سعر أدنى من بين تلك العروض المقدمة، أما إذا بقي العرض أقل من الطلب، فيقوم بنك الجزائر بمراجعة وتعديل المبلغ المعروض وسعر الصرف المرغوب فيه حتى يحدث التوازن بين العرض والطلب ومنه تحديد سعر الصرف لذلك الأسبوع الممتد بين يومي الأحد والخميس.²⁰

إن هذه العملية التي تم من خلالها تحديد سعر الصرف الأسبوعي لم يشارك فيها إلا البنك المركزي و المؤسسات المصرفية في غياب بعض الفاعلين وذلك لعدم وجود سوق صرف يراعي جميع المتدخلين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، الشيء الذي يثبت أن سعر صرف الدينار لا يزال مدار رغم محاولة تحريره التي جاءت في إطار سياسات التعديل الهيكلي، التي تسعى لإعطاء القيمة الحقيقية للدينار وفق قوى السوق، والتي قد تكون وفقت إلى حد بعيد في إضفاء بعض الديناميكية على سعر صرف الدينار وإخراجه من الصرف الإداري الجاف.

لقد شهدت الفترة التي لحقت هذه الإصلاحات تراجع كبير في قيمة الدينار الجزائري على الصعيد الدولي كنتيجة حتمية لهذه السياسة ما انعكس سلبا على قدرته الشرائية داخليا وهذا للارتباط شبه التام للاقتصاد الوطني آنذاك بالخارج والعجز المزمّن في ميزان المدفوعات، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاضا كبيرا جدا ابتداء من سنة 1994 إلى غاية سنة 2002 حيث كان الانخفاض بين هاتين السنتين يفوق (43%)، والجدول التالي يوضح بدقة أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1994-2002:

الجدول 06: سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال 1994-2002:

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف	35.05	47.66	54.74	57.70	58.73	66.57	57.25	77.21	79.68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: [Http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view](http://data.worldbank.org/country/algeria?view)

سنة 2002 شهد الدينار الجزائري شبه تذبذبات بسيطة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي ميز الفترة الممتدة بين 2002-2011 حيث لاحظنا تحسن في سعر صرفه ابتداء من سنة 2004 أين أصبح الدولار يساوي 72.06 دينار بعد أن كان سنة 2003 يساوي 77.39 أي بتحسن في سعر صرف الدينار قدره 05 دنانير تقريبا،

وتواصل التحسن الى غاية سنة 2008 حيث سجل الدينار احسن مستوى له مقابل الدولار في هذه الفترة بسعر صرف قدره 64.58، ليعود ويسجل الدينار انخفاضات كبيرة متتالية ابتداء من سنة 2009 دون العودة للمعدلات السابقة والتي كان مردها لسياسات الحكومة الرامية الى الحد من الاستيراد الذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية الممتدة بين سنتي 2001 و2014، وقد جاءت هاته السياسة في اطار حماية الاقتصاد الوطني من التبعية المطلقة للخارج خاصة بعد بداية ظهور بوادر ازمة في الموارد المالية التي قد تمس الجزائر جراء تراجع معدلات النمو العالمي والذي يفضي الى انخفاض أسعار البترول التي تعتبر جبايته هي المورد الشبه وحيد للميزانية العامة للدولة، والجدول التالي يبين بشكل تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري بين سنتي 2003 و 2015 .

الجدول 07: سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال 2003-2015

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38	72.93	77.53	79.36
السنة	2014	2015									
سعر الصرف	80.57	100.69									

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على: [Http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view](http://data.worldbank.org/country/algeria?view)

ورغم هذه الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها الدينار في قيمته مقابل العملات الأخرى و التي لم يرضى عنها الكثيرون بسبب تأثيرها المباشر على القدرة الشرائية للدينار داخليا، إلا أنها كانت أساس التقييم الحقيقي للدينار الجزائري بالإضافة إلى كونها الطريقة الوحيدة لتقييم العلاقات التجارية للجزائر مع الشركاء التجاريين، الشيء الذي يدعونا الان إلى إعادة النظر في مسببات هذه الانخفاضات ذات الطابع الحقيقي و ليس النقدي فقط.

كما لا يفوتنا في هذا الصدد ان نشير الى الدور الكبير الذي لعبته التجارة الخارجية في تخفيض أسعار صرف الدينار من خلال الارتفاع الغير مسبوق لفاتورة الاستيراد والتي كان يجب ان يقابلها حجم كبير من العملة الأجنبية التي ستغطي هذه المعاملات الخارجية ما يفضي الى عرض اكبر للدينار الجزائري ومن ثم انخفاض أسعار صرفه في الأسواق العالمية، وبالمحصلة انخفاض القدرة الشرائية له داخليا.

خلاصة:

تعتبر الجزائر من الدول النامية الأكثر سعيا إلى إصلاح نظامها المالي والنقدي إيماننا منها أنه أحد أهم ركائز النظام الاقتصادي الكلي، ورغم المشاكل والعراقيل التي واجهتها خلال الفترة التي لحقت استقلالها إلا أنها باشرت العديد من الإصلاحات من أجل تحقيق التوازنات الكبرى على المستوى الحقيقي والنقدي على حد سواء.

وباعتبار أن العملة الوطنية تعتبر إحدى أهم عناصر النظام النقدي في الدولة فقد شهدت هي الأخرى محاولات جاءت لتقييمها من أجل الوصول إلى قيمتها الحقيقية التي تعبر وبصدق عن العلاقة القائمة بين الأصول المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في الدولة و الطلب على السلع والخدمات الأجنبية ، الشيء الذي يحدد وبصفة دقيقة قدرتها الشرائية داخليا كما يحدد علاقة الاقتصاد الوطني بشركائه الأجانب

فمنذ الاستقلال وبعد إنشاء العملة الوطنية تميز الدينار الجزائري بقوة كبيرة استمدتها من التثبيت المباشر بالفرنك الفرنسي ومن الغطاء الذهبي المرتفع، الشيء الذي لم يدم طويلا ولم تستطع الجزائر المواصلة في هذا النظام الذي تخلى عنه العالم بمجرد سقوط نظام بروتن وودز، حيث أصبح إلزاميا على الجزائر أن تعيد تقييم الدينار الجزائري بشكل صادق وحقيقي ولم يتسنى لها هذا إلا من خلال ربط الدينار بسلة من العملات الأجنبية القوية ، حيث قامت الجزائر باعادة النظر في نظام تثبيت عملتها بعملة واحدة الذي لم يكن له القدرة على تحديد القيمة الحقيقية للدينار ، توجهت مباشرة إلى نظام التثبيت بسلة من العملات مكونة من 14 عملة قد يكون لها أثر إيجابي في حماية العملة الوطنية الاختلالات التي قد تصيب عملة لوحدها .

وفي منتصف الثمانينيات وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وجدت الجزائر نفسها أمام تحدي التخلي عن النظام الاشتراكي و التوجه لاقتصاد السوق الذي فرض عليها إرساء إصلاحات على العديد من الأصعدة كان نظام سعر الصرف أحد أهمها ، الشيء الذي استدعى إحداث إصلاحات على النظام المالي والنقدي والذي أفرز بعد فترة من المخاض تدهور شديد في سعر صرف الدينار لم يعرفه من قبل فبين ديسمبر 1988 و أكتوبر 1991 فقد الدينار (29.3%) من قيمته أمام الدولار، وواصل الدينار انخفاضه حتى وصل سنة 2013 إلى حد (78.15) دينار جزائري مقابل دولار واحد بعد أن كان سنة 1988 يساوي (6.63) للدولار الواحد ، وبقي الدينار يسجل انخفاضات كبيرة إلى غاية بداية سنة 2016 حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري نهاية شهر أكتوبر 2016 110.75 دينار للدولار الواحد في السوق الرسمية وهذا الذي لم يكن في الحسبان خاصة بعد السياسات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة والتي كان متوقع منها أن تغير الكثير خاصة على الصعيد الحقيقي .

مقترحات :

إن المتتبع لمسار سياسة الصرف يلاحظ أن الجزائر رغم تخليها عن نظام تثبيت العملة ومحاولتها تحرير سعر صرفها إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التعويم التي لم توفر لها الجزائر يوما القاعدة المناسبة لإقرار هذا النظام، كما يجب على أي نظام اقتصادي يريد أن يحرر العملة توفير مجموعة من الشروط لم تستطع الجزائر تحقيقها إلى حد هذه الساعة لعل أهمها :²¹

- ◆ سوق للنقد الأجنبي بالعمق والسيولة؛
- ◆ سياسة متماسكة تحكم تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي (ممارسات شراء أو بيع العملة المحلية للتأثير في سعرها أو في سعر الصرف)؛
- ◆ ركيزة إسمية ملائمة تحل محل سعر الصرف الثابت ؛

◆ نظم فعالة لتقييم وإدارة مخاطر سعر الصرف في القطاعين العام و الخاص .

إن هذه الشروط سألقة الذكر كلها ترتكز على مدى كفاءة وعمق سوق الصرف الذي يعتبر أساس تحديد أسعار الصرف في النظام الحار و الذي تولي له كل الهيئات النقدية و المالية اهتماما كبيرا باعتباره المحرك الأساسي لقوى السوق ولن يتحقق هذا العمق وهذه الكفاءة إلا بإرساء مجموعة من الإجراءات أهمها :²²

◆ السماح ببعض المرونة في سعر الصرف (ضمن نطاق للتقلب حول سعر الربط ، على سبيل المثال) لحفز نشاط الصرف الأجنبي ، وينبغي أن تعمل السلطات أيضا على بث الشعور بأن سعر الصرف ينطوي على مخاطر في اتجاهين متقابلين مخاطر ارتفاع قيمة العملة أو انخفاضها بهدف تشجيع المشاركين في السوق على اتخاذ مراكز مكشوفة واخرى مغطاة ، وخلال الفترة من 1995 إلى 2001 ارتفع حجم التداول في أسواق النقد الأجنبي لدى البلدان التي اعتمدت نظما أكثر مرونة بينما انخفض حجم التداول في البلدان التي اعتمدت نظما أقل مرونة؛

◆ تقليص دور البنك المركزي في صنع السوق وذلك بالحد من تعاملاته مع البنوك وتدخله لإتاحة المجال أمام صانعي السوق الاخرين ، ولا ينبغي للبنك المركزي التعامل مع عملاء من غير الجهات المالية ؛

◆ زيادة المعلومات المتاحة في السوق عن مصادر النقد الأجنبي واستخداماته وعن اتجاهات ميزان المدفوعات الرامية إلى تمكين المشاركين في السوق من تكوين آراء فعالة ذات مصداقية عن سعر الصرف والسياسة النقدية وتسعير النقد الأجنبي ، وينبغي كذلك للسلطات التأكد من قدرة نظم المعلومات وصلات التداول على إعلان أسعار البيع والشراء في سوق التداول بين البنوك في الوقت الحقيقي؛

◆ الإلغاء التدريجي أو التخلص من القواعد التنظيمية التي تقيد نشاط السوق ، ومن التدابير المهمة في هذا الصدد إلغاء شروط تسليم حصيلة النقد الأجنبي للبنك المركزي ، والضرائب والرسوم الاضافية على المعاملات بالنقد الأجنبي المجزأة ، وتخفيف القيود المفروضة على الحسابات الجارية وبعض الحسابات الرأسمالية بهدف زيادة مصادر النقد الاجنبي واستخداماته في السوق ، غير أنه ينبغي تخفيف ضوابط رأس المال تدريجيا ، وليس قبل استيفاء بعض الشروط للاقتصاد الكلية والمؤسسية المسبقة؛

◆ توحيد وتبسيط قوانين النقد الأجنبي وتجنب إجراء التغييرات المتكررة والمتخصصة في القانون لزيادة شفافية السوق وخفض تكاليف المعاملات؛

◆ تحسين البنية الجزئية للسوق من خلال الحد من تجزئته ، وزيادة فعالية وسطاء السوق وتوفير نظم التسوية ذات الموثوقية والكفاءة.

المراجع والإحالات:

1. الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الطبعة الاولى، الجزائر 2009، (ص ص 10.11).
2. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، (ص 103).
3. بن قدور علي، دراسة قياسية سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012-2013، (ص 15).
4. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، (ص 103).
5. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013، (ص 16).
6. عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، (ص 104).
7. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، (ص 10).
8. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، (ص 104).
9. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، (ص 105).
10. بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، (ص ص 17 18)، (بتصرف).
11. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، (ص ص 123.122).
12. بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، (ص 46).
13. عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، (ص 123).
14. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد (23)، الكويت، نوفمبر 2003، (ص 18).
15. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، (ص 116).
16. Youcef debbouh، le nouveau mécanisme économique en Algérie، OPU، Alger، 2000، p 67.
17. بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، (ص 127) (بتصرف).
18. صحراوي سعيد، مرجع سبق ذكره، (ص ص 128، 129)، (بتصرف).
19. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، (ص 218).
20. ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، دكتوراه في القانون، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، (ص 252).
21. روبا دوتا غويتا واخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى وبأي سرعة، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، و م أ 2006، (ص 01).
22. روبا دوتا غويتا واخرون، مرجع سبق ذكره، (ص ص 6.7).